التنمية الشاملة

بقلم: م. عبدالعزيز صنفي*

ونحن نحتفل بالذكرى الخامسة لمبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- فحق لنا أن نحتفي ونبتهج بهذه المناسبة لأننا نعيش عصراً زاهراً مشرقاً.

فقد زخر عهد خادم الحرمين الشريفين بالتنمية الشاملة للقطاعات التعليمية والاجتماعية والزراعية والصحية وأهمها الاقتصادية باعتبار الاقتصاد عصب الحياة.

بدأنا على الصعيد المحلي بجني ثمار تلك الإصلاحات الاقتصادية الطموحة وما صدر من أنظمة وقوانين تميزت بالشمولية ساعدت على النمو الاقتصادي وحمت المملكة ولله الحمد من الأزمات المالية المؤلمة التي عصفت باقتصاديات عدد كبير من دول العالم، كما خففت الكثير من السلبيات على الاقتصاد المحلي أبرزها التضخم الذي أضر بالعديد من اقتصاديات العالم.

ومن أهم قرارات الإصلاح إقامة المدن الاقتصادية العملاقة والتي تخطت تكاليفها الإجمالية ٣٢٠ مليار ريال، والتي ستساعد على زيادة معدلات الناتج المحلي ونقله إلى مصاف العالم الأول، ومضاعفة توفير فرص العمل مع تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وهذه الإستراتيجية شكلت بيئة إيجابية للاستثمار مما حفز رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في المملكة بعد حصولها على مركز متقدم ضمن تقرير البنك الدولي في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

أما على الصعيد الخارجي فقد أسهمت السياسة الاقتصادية الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام -حفظهما الله- في الحد من تقلبات أسعار النفط للمحافظة على مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء؛ مما ساعد على استقرار الاقتصاد العالمي وتجنبه أزمات جديدة مستقبلاً.

أدعو الله أن يوفق خادم الحرمين الشريفين لاستكمال خطوات الإصلاح الاقتصادي الرائدة لنهضة هذا الوطن الكبير المعطاء للمحافظة على قيمه وإنجازاته.

* رئيس اتحاد مقاولي الدول الإسلامية، رئيس لجنة المقاولين بغرفة جدة سابقاً